

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤١٩٤ لمجلس الأمن، المعقودة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا"، اتفق رؤساء الدول والحكومات على أن يصدر البيان التالي المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي ناقشه واتفق عليه الممثلون الدائمون للدول الأعضاء في مجلس الأمن في المشاورات السابقة للمجلس، بوصفه بياناً رئاسياً لاجتماع القمة:

"يساور مجلس الأمن قلق بالغ إزاء استمرار الأعمال القتالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإزاء الآثار الرهيبة لهذا الصراع على الحالة الإنسانية وإزاء الأبناء التي تفيد بحصول انتهاكات لحقوق الإنسان وباستغلال غير قانوني للموارد الطبيعية لذلك البلد.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

"ويدعو مجلس الأمن جميع أطراف الصراع إلى وقف الأعمال القتالية والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (S/1999/815) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

"ويحيط مجلس الأمن علماً في هذا الصدد بالبيانات الصادرة عن أوغندا ورواندا فيما يتعلق بتدابير فض الاشتباك وبسحب قواتهما الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدعو إلى التعجيل بانسحاب القوات الأوغندية والرواندية وسائر القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقاً لقراره ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

"ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى احترام قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإتاحة إمكانيات الوصول أمام موظفي الإغاثة الإنسانية.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف الكونغولية، وبخاصة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى أن تشارك مشاركة كاملة في عملية الحوار الوطني على نحو ما هو منصوص عليه في اتفاق وقف إطلاق النار وإلى أن تدعم في هذا الصدد الجهود الرامية إلى تيسير هذه العملية.

”ويدعو مجلس الأمن الأطراف في وقف إطلاق النار إلى الدخول في حوار صادق تنفيذاً لهذا الاتفاق، وإلى الاتفاق بشأن الطرق الكفيلة بإعطاء العملية السلمية زخماً جديداً. كما يعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها فخامة الدكتور فريديريك ج. ت. شيلوبا رئيس زامبيا، وغيره من زعماء المنطقة تحقيقاً لهذه الغاية.

”ويعرب مجلس الأمن عن استعداده لتقديم المساعدة في العملية السلمية وبخاصة من خلال بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقاً لقراره ١٢٩١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ويعرب عن أسفه لأن استمرار الأعمال القتالية وعدم تعاون الأطراف يحولان دون تحقيق الانتشار الكامل للبعثة. ويحيط علماً بالتعهدات التي قدمتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم انتشار البعثة ويدعوها إلى الوفاء بمسؤولياتها بوصفها البلد المضيف للبعثة. ويدعو الأطراف إلى إبداء إرادتها في المضي بالعملية السلمية قدماً والتعاون بشكل فعال مع البعثة بغية إتاحة نشرها“.